

أثر تعليقات الحاكم النيسابوري في إبراز منهج الشيخين في التصحيح والتعليل بالتطبيق على نماذج من كتابه المستدرك على الصحيحين

أستاذ مشارك - كلية أصول الدين
جامعة أم درمان الإسلامية

د. محمد يوسف المهدي علي المغربي

مستخلص:

يهدف البحث إلى الوقوف على ملامح منهج الإمام أبي عبد الله الحاكم من خلال عرض نماذج من الأحاديث من كتابه المستدرك على الصحيحين، ومن ثم توضيح منهج الشيخين في تعليل الرواة، وفي الأسانيد والمتون. تكمن أهمية هذا البحث في تعليقات الإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري لعدم إخراج الشيخين لبعض الأحاديث رغم صحة أسانيدها، وصنيعه هذا له الأثر في معرفة منهجهما وشروطهما في انتقاء أحاديث الصحيحين، من خلال ذكره لعدة أسباب لعدم إخراجهم للأحاديث التي استدركها عليهم، زيادة على ذلك ما نص عليه علماء المصطلح، لا سيما الإمام ابن حجر في شرحه على البخاري، علماً أن عدم إخراج الحديث قد يكون لعدة قاذحة أو غير قاذحة. والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها امتياز الشيخين بالتحري في الرواية لا سيما شرط العدالة حيث لا يخرجان إلا للراوي المشهور المعروف بالرواية، ولو تعلق الأمر بالطبقات المتقدمة من الصحابة والتابعين، كما دلت النماذج المذكورة على أن حد الصحيح الذي ذكره الحاكم وهو اشتراط اثنين من الرواة عن الصحابي وعن التابعين مستنبط من أمثلة في الصحيحين، ولكن ليس شرطاً مطلقاً في كل ما يخرجانه، كما كان للشيخين موقف متشدد في مسألة التفرد، حيث يتركان أحياناً حديث الثقة لمجرد تفرده، ولو كان تفرداً محتمل الصواب عند غيرهما. وذلك إن من شرط إخراج أصح ما اجتمع عندهما ويتركان ما

دون ذلك، ويعني هذا أن ما أعلاه بالتفرد ولم يخرجاه لا يعني بالضرورة كونه خطأ.
الكلمات المفتاحية : منهج الشيخين ، المشترك ، الحاكم ، تعليقات ، التصحيح.

The effect of the explanations of the ruler of Nisaburi In highlighting
the approach of the two sheikhs in correction and explanation
Applying to samples from his book Al-Mustadrak on the two Sahihs
MOHMED YUSUF ALI AI MAHDI AL MAGHRIBI

Abstract :

The research aims to stand on the features of the approach of Imam Abi Abdullah Al-Hakim by presenting samples of hadiths from his book Al-Mustadrak on the two Sahihs, and then clarifying the approach of the two sheikhs in explaining the narrators, and in the chains and texts. The importance of this research lies in the explanations of Imam Abu Abdullah al-Hakim al-Nisaburi for the two sheikhs' failure to extract some hadiths despite the validity of their chains of transmission, and his action has an impact on knowing their approach and their conditions in selecting the hadiths of the two Sahihs, by mentioning the reason why they did not extract the hadiths that he reconciled to them, in addition to the text Scholars of terminology, especially Imam Ibn Hajar in his commentary on al-Bukhari, bearing in mind that the failure to extract the hadith may be due to a defective or non-derogatory reason. The method used in this study is the inductive analytical method. The study reached the most important results, the most important of which is the privilege of the two sheikhs to investigate the narration, especially the condition of justice, as they only come out to the famous narrator known as the narrator, even if the matter is related to the advanced classes of the Companions and the followers, as the mentioned models indicated that the correct limit mentioned by the ruler, which is the requirement of two narrators on the

authority of the Companion. And from the Followers, examples in the two Sahihs are deduced, but it is not an absolute condition in everything that they produce, as the two sheikhs had a strict stance on the issue of exclusivity, as they sometimes leave a hadith of trust just because of its uniqueness, even if it is a singularity that is likely to be correct for others. This is because it is a condition of extracting the most correct of what they have gathered and leaving what is less than that, and this means that what is above by exclusivity and they did not bring it out does not necessarily mean that it is wrong

Keyword: Explanation ,al-Hakim ,Almustadrik ,The Approach of the two sheikhs, correction.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له قيام السماوات والأرضين، والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه ومن والاه، وبعد،

فمن فضل الله تعالى على هذه الأمة الإسلامية ، أن قيض لسنة رسوله ﷺ جهابذة من العلماء الفضلاء، الذين عاشوا من أجل حفظ سنة رسول الله ﷺ، وصيانتها من الدخيل عليها، فقد أفنوا أعمارهم في البحث والتنقيب في صحيحها من ضعيفها، كي يقبل الناس على عبادة ربهم على بصيرة من أمرهم.

فقعدوا له القواعد ووضعوا له الضوابط، وقد بذل العلماء جهودا مباركة في خدمة علوم الحديث ،وأبرزوا خصائص لهذا العلم لم تتوفر لغيره، حتى أصبحت هذه المادة زاخرة بمعان جمة ، ومصطلحات فريدة ، وتعريفات تحدد المراد بكل نوع منها، وذلك بفضل جهود العلماء الذين خدموا سنة رسول الله ﷺ، وما يتعلق بها من رجال ومتون، اختلف بعض ألفاظها عن بعض، وغير ذلك من الأنواع المتعلقة بهذه العلوم، والتي تهدف إلى صيانة السنة من أي عبث فيها، وتشبها ببعض مسالكهم فقد جاءت هذه الدراسة.

مشكلة البحث:

هذه الدراسة تحاول أن تجيب على التساؤلات التالية:
ما ملامح منهج الشيخين في تعليل الرواة، من خلال عرض نماذج من كتاب المستدرك للحاكم؟ وما منهجهما في تعليل الأسانيد؟ وما ما منهجهما في تعليل المتن؟.
أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

ومن المفيد في تقديري أن يكون موضوع هذا البحث هو الحديث عن الإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري وتعليقاته لعدم إخراج الشيخين لبعض الأحاديث رغم صحة أسانيدها، وصنعه هذا له الأثر في معرفة منهجهما وشروطهما في انتقاء أحاديث الصحيحين، من خلال ذكره لعدة عدم إخراجهم للأحاديث التي استدرکها عليهم، زيادة على ذلك ما نص عليه علماء المصطلح، لا سيما الإمام ابن حجر في شرحه على البخاري، علما أن عدم إخراج الحديث قد يكون لعدة قاذحة أو غير قاذحة. وقد بدا لي أنه موضوع جدير بالدراسة وسبب ذلك الاختيار هو الأهمية التي يحتلها كتاب المستدرك على الصحيحين، لتعلقه بأصح الكتب، ولذا فقد أصبح هذا البحث ضروريا في تقديري، لذا فقد حاولت أن أسلط الضوء على نماذج من كتاب المستدرك، مما فيه إشارة إلى ملامح منهج الشيخين في التصحيح والتعليل.
أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على ملامح منهج الإمام أبي عبد الله الحاكم من خلال عرض نماذج من الأحاديث من كتابه المستدرك على الصحيحين، ومن ثم توضيح منهج الشيخين في تعليل الرواة، وفي الأسانيد والمتون.
الدراسات السابقة:

لم أقف في حدود اطلاعي على دراسة علمية مستفيضة تتعلق بهذا الموضوع.
المنهج المتبع في الدراسة:

اتبع الباحث في حيثيات هذه الدراسة، المنهج الاستقرائي التحليلي.
الإمام الحاكم وكتابه المستدرك على الصحيحين:

أولا: التعريف بالحاكم النيسابوري: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، عالم من كبار علماء الحديث النبوي، وهو من أصحاب المؤلفات

المفيدة في الحديث، ولد الحاكم النيسابوري سنة 321 هجرية في نيسابور وارتحل في معظم بلاد خراسان، وفي عام 359 هجرية تولى قضاء نيسابور وقد لُقّب بالحاكم لأنه تولى القضاء مرات عديدة، قبل أن يأخذ العلم والتصنيف والتأليف كلّ وقته، سمع الحاكم النيسابوري من عدّة علماء فصنّف كبار الكتب، ومن أبرز من سمع عنهم الإمام الدار قطني وابن أبي الفوارس، ومن أشهر مؤلفاته: كتاب المستدرک على الصحيحين وكتاب المدخل إلى علم الصحيح وكتاب فضائل الشافعي، وقد توفّي الحاكم في نيسابور في الثالث من صفر من عام 405 للهجرة وهو ما يوافق عام 1014 ميلادية، وقد بلغ الرابعة والثمانين من العمر،⁽¹⁾

ثانياً: تعريف موجز بكتاب المستدرک على الصحيحين: هو أحد كتب علم الحديث النبوي عند أهل الحديث، وقد عمل في هذا الكتاب على جمع الأحاديث النبوية التي اعتقد أنّها صحيحة على شرط الإمام البخاري والإمام مسلم معاً، أو على شرط أحدهما دون الآخر، على أن تكون الأحاديث غير مذكورة في صحيح البخاري، أو صحيح مسلم، لكن ذكر تخريج رواة هذه الأحاديث في أحد صحيحي الشيخين، ولم يكتف الحاكم بهذه الطريقة، بل أضاف أيضاً بعض الأحاديث التي اجتهد على تصحيحها وأوردها صحيحة في كتابه هذا، ولكن علماء الحديث فيما بعد قالوا أنّ الحاكم كان متساهلاً في تصحيح الأحاديث حتّى أنّ كتابه جمع بعض الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة التي صححها الحاكم تساهلاً منه، وقد ضمّ كتاب المستدرک على الصحيحين 9588 حديثاً، فقد قام الحاكم بترتيب الأحاديث على أبواب الفقه، واقتدى في هذا المنهج بطريقة البخاري ومسلم في ترتيب صحيحيهما، وإمّا هذا الإتباع في الترتيب كان نابغاً من أنّ المستدرک على الصحيحين بُني على استدراك ما فات الشيخين على شرطهما معاً أو شرط واحد منهما فقط، وكان الحاكم النيسابوري من العارفين بعلم الحديث ورجاله، كان متقناً، له كُتب تدل على تمكنه، وقد وظّف الحاكم كلّ إتقانه في وضع منهج كتاب المستدرک على الصحيحين، إلّا أنّه وافاه الأجل قبل أن يتمّ نقده ومراجعته للكتاب، ولكنّ هذا لم يمنع أن يكون الكتاب متميّز المنهج، كما أن أهل العلم قد اعتنوا بهذا الكتاب تلخيصاً واستدراكاً وتعقيباً،

ومن هؤلاء :

- أ. الحافظ الذهبي ، له كتاب « تلخيص المستدرک » ، طبع على حاشية المستدرک في نسخته القديمة ⁽²⁾.
- ب. الحافظ ابن الملقن ، له كتاب « النكت اللطاف في بيان أحاديث الضعاف المخرجة في مستدرک الحافظ النيسابوري » ⁽³⁾.
- ج. الحافظ العراقي ، له أمالي على المستدرک ، ⁽⁴⁾. سبط ابن العجمي له حواش على « تلخيص المستدرک » السابق الذكر ، ذكر في ذيل تذكرة الحفاظ. أحدهما ، فهو يعقبه بالتنصيص على ذلك .

وبالجملة فكتاب المستدرک ، جهد مشكور من مؤلفه رحمه الله صد به كيد أهل البدعة ، وربما لو أن المقادير أمهلت له لخرج على الدنيا بكتاب رائع يتمشى مع إمامته التي ظهرت من خلال ما بقي من كتبه.

منهج التعليل في الرواة:

شرط البخاري ومسلم في الرواة من أشد الشروط تحرياً وتدقيقاً، فلا يخرجان للراوي إلا إن ثبتت عدالته وضبطه، بنص النقاد والحفاظ، أو بسبر مروياتهم ومقارنتها بروايات الثقات، وكثيراً ما يتركان حديث الراوي لمجرد الاختلاف فيه، ولعدم الشهرة التي لا تعني بالضرورة الجرح والضعف، ويشمل ذلك كل طبقات الرواة بما فيها طبقة الصحابة، لا لقدح فيهم بل لمزيد من التحري والاحتياط للسنة، وهذه بعض الأوصاف التي توجد في بعض الرواة فلا يخرج حديثهم في الصحيح بسببها.

التعليل بعدم شهرة الصحابي:

نازع الحاكم الشيخين في هذا الشرط، كونهما لم يلتزما بذلك في كل الصحابة، وكثيراً ما يخرجان لصحابي ليس له إلا راوٍ واحد، ويتركان غيره لذلك السبب، على أنه قد ذكر هذا القيد في تعريف الصحيح ، حيث قال: وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة ، وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا، كالشهادة على الشهادة ⁽⁵⁾. وقد رد ابن حجر على من انتقد الحاكم في هذا القيد، وقال: «وقد فهم الحاكم أبوبكر الحازمي من كلام الحاكم أنه ادعى أن الشيخين لا يخرجان الحديث إذا انفرد به أحد الرواة،

فنقض عليه بغرائب الصحيحين، والظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك، وإنما أراد أن كل راوٍ في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم يشترط أن يكون له راويان في الجملة، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك بعينه عنه⁽⁶⁾. والذي أراه أن الأمر يتعلق بالصحابة غير المعروفين جداً، ربما للتأكد من صحتهم، ويؤيد هذا ما حرره العراقي في المسألة، قال: «لا شك أن الصحابة الذين بُنيت صحتهم كلهم عدول، ولكن الشأن: هل تثبت الصحة برواية واحد عنه أم لا تثبت إلا برواية اثنين، هذا محل نظر واختلاف بين أهل العلم، والحق أنه إن كان معروف بذكره في الغزوات أو في وفد من الصحابة أو نحو ذلك فإنه تثبت صحبته، وإن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد»⁽⁷⁾. يعني أن من لم يعرف بمثل تلك القرائن احتاج إثبات صحبته إلى راويين اثنين عنه، والمسألة مجال للبحث والتتبع. ومثال ذلك عدم إخراجهما لحديث بسر بن محجن، حيث أخرج روايته الحاكم في المستدرک قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا بحديث نصر بن سابق الخولاني قال: قُرئ على عبدالله بن وهب أخبرنا مالك بن أنس، وأخبرنا عبدالرحمن بن همذان الهمداني بها، ثنا اسحاق بن الجزار ثنا اسحاق بن سليمان قال: سمعت مالك بن أنس يحدث عن زيد بن أسلم عن بسر بن محجن - رجل من بني الديل - عن أبيه «أنه كان جالساً مع رسول الله ﷺ فأذن بالصلاة، فقام رسول الله ﷺ فصلّى ثم رجع، ومحجن في مجلسه كما هو، فقال له رسول الله ﷺ: ما منعك أن تصلي مع الناس؟ ألسنت برجل مسلم؟ قال: بلى يا رسول الله، ولكني يا رسول الله كنت قد صليت في أهلي، قال: فإذا جئت فصل مع الناس، وإن كنت قد صليت».

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأ الربيع بن سليمان أنبأ الشافعي أنبأ عبدالعزيز بن محمد عن زيد بن أسلم فذكر بنحوه. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح، ومالك بن أنس للحكم في حديث المدنيين، وقد احتج به في الموطأ، وهو من النوع الذي قدمت ذكره أن الصحابي إذا لم يكن له روايات لم يخرج»⁽⁸⁾.

قال ابن حجر في ترجمة بسر: «بسر بن محجن بن أبي محجن الدثلي، كذا قال مالك، وأما الثوري فقال: بشر بالمعجمة. ونقل الدار قطني أنه رجع عن ذلك، روى عن أبيه وله صحبة، روى عنه زيد بن أسلم حديثاً واحداً. وقال ابن عبد البر: إن عبدالله بن جعفر والد علي بن المديني رواه عن زيد بن أسلم فقال: بشر بن

محجن بالمعجمة. وقال الطحاوي: سمعت إبراهيم البرسلي يقول: سمعت أحمد بن صالح بجامع مصر يقول: سمعت جماعة من ولده ومن رهطه فما اختلف اثنان أنه بشر كما قال الثوري يعني بالمعجمة. وقال ابن حبان في الثقات: من قال: بشر فقد وهم، وقال ابن القطان: لا يعرف حاله، وقال الإمام أحمد في مسنده: ثنا وكيع ثنا سفيان - وهو الثوري - عن زيد بن أسلم عن بشر أو بسر عن أبيه فذكر حديثه، فيحتمل أن يكون الشك فيه من وكيع، والله أعلم⁽⁹⁾.

فلعل عدم إخراج الشيخين لحديث بسر، هو عدم معرفتهما به جيداً، وقد يؤيد ذلك ما وصفه به ابن القطان من جهالة الحال، وإن كان مالك قد عرفه وأخرج حديثه.

التعليل بعدم شهرة التابعي:

ينطبق شرط الشهرة في الصحابي للرواية عنه عند الشيخين على طبقة التابعين كذلك، إذ يطلبان لبعضهم راويين اثنين لقبول حديثهم، وقد أقره ابن حجر على هذا الشرط في التابعين، وقال فيما نقله عن السخاوي: «وهو وإن كان منتقضاً في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم (أي اشتراط راويين اثنين) فإنه معتبر في حق بعضهم، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راوٍ واحد فقط»⁽¹⁰⁾. ومثال ذلك عدم إخراجهما لحديث عتي بن ضمرة، إذ علل الحاكم ذلك بتفرد الحسن البصري عنه فقط بالرواية.

قال: أخبرني أبو بكر بن أبي نصر الداربردي بمرو، ثنا أبو الموجه ثنا سعيد بن منصور وعلي بن حجر قالوا: ثنا هشيم أنبأ يوسف بن عبيد، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطبعي ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا إسماعيل عن يونس عن الحسن عن عتي عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال: (لما حضر آدم عليه السلام قال لبيته: انطلقوا فاجنوا لي من ثمار الجنة. قال: فخرج بنوه، فاستقبلتهم الملائكة فقالوا: أين تريدون يا بني آدم؟ قالوا: بعثنا أبونا لنجني له ثمار الجنة. قالوا: ارجعوا فقد كفيتهم، قال: فرجعوا معهم حتى دخلوا على آدم، فلما رأتهم حواء ذعرت منهم، وجعلت تدنوا إلى آدم وتلتصق به، فقال لها آدم: إليك عني، فمن قبلك أتيت، خل عني بيني وبين ملائكة ربي. قال: فقبضوا روحه، ثم غسلوه، وحنطوه، وكفنوه. ثم

صلوا عليه ثم حفروا له، ثم دفنوه. ثم قالوا: يا بني آدم. هذه سنتكم في موتاكم فكدلكم فافعلوا).

قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وهو من النوع الذي لا يوجد للتابعي إلا الراوي الواحد، فإن عُتي بن ضمرة السعدي ليس له راو غير الحسن وعندي أن الشيخين عللاه بعلة أخرى، وهو أنه روى عن الحسن بن أبي روان ذكر عُتي⁽¹¹⁾. وعُتي بن ضمرة هو التميمي السعدي البصري، روى عن أبي بن كعب وابن مسعود لكن ذكر ابن حجر رواية أخرى عنه مع الحسن البصري، وهو ابنه عبدالله بن عُتي. قال ابن سعد: روي عن أبي وغيره، وكان ثقة قليل الحديث. وقال العجلي روى عنه الحسن ستة أحاديث، ولم يرو عنه غيره. وقال علي بن المديني: عُتي بن ضمرة السعدي مجهول. سمع من أبي بن كعب، لا نحفظها إلا من طريق الحسن، وحديثه يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لا يعرف⁽¹²⁾.

التعليق بقلة حديث الراوي:

قلة حديث الراوي قرينة يعتد بها النقاد للدلالة على حفظ الراوي وقد تكون قرينة على الضعف، والأمر متعلق بعين الراوي وحاله، والحديث الذي حدث به وكثير من النقاد يتوقف في مثل هؤلاء الرواة حتى يتبين حالهم. كما ذكر ذلك ابن حجر في التقريب، حيث اشترط للراوي بهذا الوصف وجود متابع له حتى يقبل حديثه ومثله الحافظ بن حبان الذي لا يحكم على بعض الرواة بسبب قلة حديثهم، بحيث لا يتهياً سبرها ومقارنتها بروايات غيرهم. والشيخان قد يعرضان عن إخراج حديث هؤلاء في الصحيحين لهذا السبب، ومثال ذلك عدم إخراجهم لحديث الحسين بن علي في المواقيت لقلة حديثه، رغم أن البخاري قد حكم عليه بالصحة.

قال الحاكم: أخبرنا أبو العباس القاسم بن القاسم السيارى وأبو محمد الحسن بن الحليم المرزوبان بمرو قالوا: ثنا أبو الموجه محمد بن عمرو الفزاري أنبأ عبدان بن عثمان ثنا عبدالله بن المبارك أنبأ الحسين بن علي بن الحسين حدثني وهب بن كسيان ثنا جبار بن عبدالله الأنصاري قال: (جاء جبريل إلى النبي ﷺ حيث زالت الشمس فقال: «قم يا محمد فصل الظهر، فقام فصل الظهر حيث زالت الشمس...») وذكر الحديث بطوله. قال: هذا حديث مشهور من حديث عبدالله بن المبارك، والشيخان لم يخرجاه لقلة حديث الحسين بن علي الأصغر، وقد روى عنه

عبدالرحمن بن أبي الموالي وغيره⁽¹³⁾. والحسين بن علي هو أبو الحسين بن علي بن أبي طالب، أخو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين فهو الذي يقال له حسين الأصغر. وروى عن أبيه وكعب بن كسيان وروى عنه عنبة بن جابر العابد وعبد الرحمن بن أبي الموالي ووثقه النسائي، وقال ابن حجر: صدوق مقل توفي سنة ستين تقريباً⁽¹⁴⁾. والحديث صحيح ثابت على لسان البخاري نفسه كما ذكرت، قال الترمذي في العلل: (قال محمد: أصح الأحاديث عندي في المواقيت حديث جابر بن عبدالله. وحديث أبي موسى قال: وحديث سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه في المواقيت هو حديث حسن ولم يعرفه إلا من حديث سفيان، وحديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في المواقيت هو حديث حسن)⁽¹⁵⁾.

مثله أحمد أيضاً كما نقل عنه ابنه عبدالله قال: سألت أبي عن هذا الحديث: (ما ترى فيه وكيف حال الحسين؟ فقال أبي: أما الحسين فهو أخو أبي جعفر محمد بن علي وحديثه الذي روي في المواقيت ليس بمنكر، لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره)⁽¹⁶⁾. ومن موافقاته ما أشار إليه الحاكم بعد إخراج الحديث قال: (لهذا الحديث شاهدان مثل ألفاظه عن جابر بن عبدالله، أما الشاهد الأول: فحدثني أبو علي الحسين بن علي الحافظ أنبأ عbran الأهوازي ثنا إسحاق بن إبراهيم الصواف ثنا عمرو بن بشر الحارث ثنا برد بن سنان عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه: «أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمه الصلاة...» فساق المتن مثل حديث وهب بن كيسان سواء. وأما الشاهد الثاني فأخبرنا أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم الغامني ثنا شريح بن النعمان ثنا عبدالعزيز بن الماجشون عن عبدالكريم بن عطا عن جابر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أمني جبريل بمكة مرتين» فذكر الحديث بنحوه. قال الحاكم عبدالكريم هذا هو ابن أبي المخارق بلا شك وإنما خرجته شاهداً⁽¹⁷⁾. فهذه بعض الأوصاف تكون في الرواة الثقات، غير قاذحة في أصل عدالتهم وضبطهم ولكن امتنع الشيخان من إخراج حديثهم لتحريهما إخراج الأصح فقط ما أمكن، وقد صحح البخاري بعضها خارج الجامع كما مر.

منهج تحليل الأسانيد:

ينتقي الشيخان من الأحاديث ما كان منها مشهوراً متداولاً بين الثقات ولا يخرجان المفاريد إلا من وثقوا بصحته، لجلالة راويه وقوة ضبطه وعدم المخالفة.

التحليل بالتفرد:

وصور التفرد كثيرة، قد يقع في الإسناد أو في المتن أو في كليهما، وقد أخرج الحاكم أحاديث عدة صحيحة الإسناد أو على شرط الشيخين، وعلل عدم إخراجها لها لعللة التفرد وفيما يلي بعض الأمثلة:

أ/ التفرد المطلق:

قد يتفرد الراوي وشيخه بحديث لا يرويه أقرانه فلا يخرجهم الشيخان لذلك السبب، وليس هذه علة للتضعيف دائماً، إذ قد يصح الحديث ولكن لا يخرجانه احتياطاً ومثال ذلك: عدم إخراجهما لحديث تفرد به إسرائيل عن الأعمش.

قال الحاكم حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه ثنا محمد بن غالب ثنا محمد بن سابق ثنا إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم بن علقمة عن عبدالله عن النبي ﷺ قال: (ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء). قال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد احتجوا بهؤلاء الرواة عن آخرهم ثم لم يخرجاه وأكثر ما يمكن أن يقال فيه أنه لا يوجد عن أصحاب الأعمش وإسرائيل بن يونس السبيعي كبيرهم وسيدهم وقد شارك الأعمش في جماعة من شيوخه فلا ينكر له التفرد عنه بهذا الحديث)⁽¹⁸⁾. وقد أخرجه البخاري في الأدب المفرد قال: حدثنا محمد قال حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا محمد بن سابق قال حدثنا إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم بن علقمة عن عبدالله عن النبي ﷺ قال: (ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء)⁽¹⁹⁾. وأخرجه الترمذي عن إسرائيل وقال: (هذا حديث حسن غريب وقد روى عن عبدالله من غير هذا الوجه)⁽²⁰⁾.

ب/ التفرد بالرفع:

قد يرد الشيخان حديث الثقة إذا تفرد برفعه، في مقابل من يوقفه من الرواة، إذا كانوا أكثر منه حفظاً أو عدداً، وهذه قاعدة غالبية لا تكاد تختلف إلا أنهم

قد يتكون الحديث لمجرد الاختلاف فيه رفعاً ووقفاً إذا لم يظهر لهم فيه ترجيح. ومثال ذلك عدم إخراجهما لحديث رواه معاذ بن معاذ العنبري عن شعبة وقد أخرجه الحاكم. قال: (حدثني علي بن حماد العدل ثنا أبو المثنى معاذ بن معاذ العنبري عن شعبة عن فراس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم - رجل كانت تحته امرأة سيئة فلم يطلقها، ورجل كان له مال فلم يشهد عليه، ورجل آتى سفيهاً ماله، وقد قال الله عز وجل: (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم) [النساء: 205].

قال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لتوقيف أصحاب شعبة هذا الحديث عن أبي موسى، وإنما أجمعوا على سند حديث شعبة بهذا الإسناد: (ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين وقد اتفقا جميعاً على إخراجهم)⁽²¹⁾. ولعل الأصول في الإسناد: مثنى بن معاذ بن معاذ العنبري عن أبيه فيكون الحديث للمثنى والمعروف راويه معاذ بن معاذ عن شعبة ولا يعرف لأبيه معاذ بن نصر رواية عن شعبة، ويؤيد ذلك إخراج مسلم للحديث عن طريق أخ المثنى عبيد الله عن أبيه معاذ كما سيأتي. وممن وقفه من أصحاب شعبة يحيى بن سعيد، أخرج حديثه ابن أبي شيبة، قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن فراس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ وذكره⁽²²⁾. وإذا رجعنا لترجمة معاذ وجدناه حافظاً متقناً محتمل تفرد به شهادة يحيى بن سعيد نفسه، قال البخاري في ترجمته: (معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان أبو المثنى العنبري عن التيمي قاضي البصرة سمع أشعث بن عبد الملك وابن عون وشعبة، قال أحمد: ولد تسع عشرة وقال أبو حفص عمرو بن علي سمعت يحيى بن سعيد يقول ما بالكوفة ولا بالبصرة مثل معاذ ولا أبالي إذا تابعتني ما خالفني وكنت أذهب أنا وخالد ومعاذ إلى ابن عوف فيقعد خالد ومعاذ وأرجع أنا إلى البيت فأكتبها، ويقال مات سنة ست وتسعين ومئة)⁽²³⁾.

فالشيخان لم يخرجا حديثه المرفوع لمجيئه موقوفاً عن شعبة من أوجه أخرى، وقد لا يعني ذلك تضعفهم لرواية الرفع، وإنما تحريماً، إخراج ما لم يختلف فيه ما أمكن على أن معاذ لم يتفرد برفع الحديث، حيث تابعه داود بن إبراهيم الواسطي، وهو ثقة، أخرجه أبو نعيم في مسانيده عن فراس المكتب، مع بعض الاختلاف في

اللفظ قال: حدثنا سليمان بن أحمد ثنا محمد بن جعفر الرازي حدثنا أبوبكر بن أبي الأسود حدثنا داود بن إبراهيم الواسطي حدثنا شعبة عن فراس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: (ثلاثة يدعون الله فلا يستجيب لهم: رجل تحته امرأة سوء فلا يطلقها، ورجل له جار سوء فلا يتحول عنه، ورجل له غريم سوء فأعطاه البعض فلم يأخذه فذهب الكل).

كما تابعه ابن حكام، أخرج حديثه أبو نعيم كذلك قال: حدثنا علي بن محمد بن إسماعيل وإبراهيم بن إسحاق قالوا: حدثنا أبوبكر بن خزيمة حدثنا محمد بن خلف الحدادي ثنا عثمان بن عمر وابن حكام قالوا: حدثنا شعبة بن فراس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى - رفعه عمرو بن حكام قال: (ثلاثة يدعون الله...) فذكره ورواه غندر وروح موقوفاً⁽²⁴⁾. وعمرو بن حكام هو الأزدي البصري - يكنى أبا عثمان سأل عبدالله أباه عنه فقال: (عمرو بن حكام يروي عن شعبة نحواً من أربعة الاف حديث، قلت له ثقة؟ قال: «ترك حديثه» وقال أبو حاتم: هو شيخ ليس بالقوي، لين يكتب حديثه، وقال ابن عدي «وعامة ما يرويه غير متابع عليه إلا أنه يكتب حديثه»⁽²⁵⁾.

هذا وقد خرج مسلم حديث معاذ بن معاذ مرفوعاً برواية ابنه عبدالله، ولكن باللفظ المشهود من حديث الشعبي قال: (حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن صالح بن صالح بن صالح الهمزاني عن الشعبي قال: رأيت رجلاً من أهل خراسان سأل الشعبي فقال: يا أبا عمرو، أن من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل إذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالراكب بدنته، فقال الشعبي حدثني أبو بردة عن أبي موسى عن أبيه قال: (ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين، رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي ﷺ فأمن واتبعه وصدقه فله أجران، وعبدٌ مملوك أدى حق الله تعالى وحق سيده فله أجران، ورجل كانت له أمةٌ فغذاها فأحسن غذاها ثم أدبها فأحسن أدبها ثم أعتقها وتزوجها، فله أجران)). ثم قال الشعبي للخراساني، خذ هذا الحديث بغير شيء، فقد كان الرجل يرحل فيما روى خذا إلى المدينة. وحدثنا أبوبكر بن أبي شيبة حدثنا عبدة بن سليمان، وحدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان، وحدثنا عبدالله بن معاذ حدثنا شعبة كلهم عن صالح بن صالح بهذا الإسناد نحوه⁽²⁶⁾. وفي

هذا الإسناد إشارة لطيفة، قد نجد من خلاله أن الخطأ كان من المثنى بن معاذ في رواية الحديث عن أبيه عن شعبة بالمتن الذي أخرجه الحاكم، وابن عبيد الله روى الحديث عنه على الصواب. والله أعلم. ومما يوهن الحديث أيضاً، غرابة معناه ولم يأت ما يعضد مضمونه من أترابه أو أثر بخلاف المخرج في الصحيح.

ج/التفرد بالوصل:

قد يردّ الشيخان بعض أحاديث الثقات التي يرونها متصلة معلّين إياها بإرسال رواة آخرين لها عن نفس الراوي، ومثال هذه الصورة هذا الحديث.

قال الحاكم أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه أنبأ الحسين بن علي بن زياد ثنا إبراهيم بن موسى ثنا عبدالرزاق أنبأ معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين الغني).

قال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لإرسال مالك بن أنس إياه عن زيد بن أسلم.

ثم أخرجه من طريق مالك مرسلًا، وقال مصححاً للحديث هذا من شرطي في خطبة الكتاب أنه صحيح، فقد يرسل مالك في الحديث ويصله أو يسنده ثقة، والقول فيه قول الثقة الذي يصله ويسنده⁽²⁷⁾.

إلا أن الرازيين علا بإرسال وخطأ معمر في وصله، قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: (لا تحل الصدقة إلا لخمسة: رجل اشتراها بماله، أو رجل عامل عليها، أو غارم، أو غاز في سبيل الله تعالى، أو رجل له جار فيتصدق عليه فيهدي له).

فقالا هذا خطأ - رواه الثوري عن زيد بن أسلم قال: حدثني الثبت قال: قال رسول الله ﷺ وهو أشبه. وقال أبي قال قائل: الثبت من هو؟ أليس هو عطاء ما كان يكنى عنه، وقد رواه ابن عيينة عن زيد بن عطاء عن النبي ﷺ مرسلًا.

قال أبي: والثوري أحفظ⁽²⁸⁾.

لكن أخرجه البيهقي عن الثوري متصلاً، من كطريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر السليطي، عن عبدالرازق وقال: (أخبرنا أبو الحسن العلوي أنبأ أبو حامد بن الشرق ثنا أبو الأزهر ثنا عبدالرازق أنبأ معمر والثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر معناه⁽²⁹⁾. وقال أيضاً: (رواه الثوري عن زيد فقال: حدثني الثبت عن النبي ﷺ وتارة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ)⁽³⁰⁾.

قال ابن حجر في ترجمة أبي الأزهر: (صدوق، كان يحفظ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه)⁽³¹⁾ وقد خالفه عبدالرحمن بن مهدي وهو أوثق منه، وروايته هي التي أشار إليها الرازيان، ذكرها الدارقطني في العلل، قال: وروى هذا الحديث عبدالرحمن بن مهدي عن الثوري عن زيد بن أسلم قال: حدثني الثبت عن النبي ﷺ ولم يسم رجلاً وهو الصحيح⁽³²⁾. والمستفاد من كلام الرازيين وجود متابع لعطاء في الحديث، ولم يعرفاه، وقد تابع السفينان من إرسال إسماعيل بن أمية وتفرد بوصله معمر، ومخالفته للأكثر هي سبب عدم إخراج الشيخين للحديث.

التعليل بعدم تحقق شرط الاتصال:

من المعلوم شدة تحري الشيخين في ثبوت السماع بين الرواة لا سيما البخاري على خلاف شهير بين العلماء حول منهجهم في المسألة، وقد يردان الحديث لا يخرجاه لمجرد الاختلاف في ثبوت السماع، وأمثلة ذلك كثيرة، ومنها هذا الحديث الذي استدركه عليهما الحاكم قال: أخبرنا أبو جعفر بن عبيد الحافظ بهمزان ثنا إبراهيم بن الحسين ثنا آدم بن أبي إياس ثنا شيبان، وأخبرنا أبوبكر محمد بن عبدالله الشافعي ثنا إسحاق بن الحسين الحربي ثنا الحسن بن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال وهو في بعض أسفاره، وقد قارب بين أصحابه السير فرفع بهاتين الآيتين صوته: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ) [الحج: 1-2]، وذكر الحديث بطوله.

قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بطوله، والذي عندي أنهما قد تحرّجا من ذلك خشية الإرسال، وقد سمع الحسن بن عمران بن حصين، وهذه

الزيادات التي في هذا المتن أكثرها عند معمر عن قتادة عن أنس، وهو صحيح على شرطهما جمعياً ولم يخرجاه ولا واحد منهما⁽³³⁾. والحسن البصري معروف بالإرسال، واختلف في سماعه من عمران، فنفاه أبو حاتم مطلقاً، قال ابن أبي حاتم عن صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه (سمع الحسن من ابن عمر وأنس وعبدالله بن مغفل وعمرو بن تغلب).

قال عبدالرحمن فذكرته لأبي فقال: قد سمع من هؤلاء الأربعة ويصح له السماع من برزة ومن غيرهم، ولا يصح له السماع من جندي ولا من معقل بن يسار ولا من عمران بن حصين ولا من أبي هريرة⁽³⁴⁾. واحتمل ذلك الإمام أحمد في قول من جاء في مسائل أبي داود، قيل لأحد أسمع الحسن من عمران؟ قال ما أنكره، ابن سيرين أصغر منه بعشر سنين سمع منه⁽³⁵⁾. وقال عباد بن أسعد قلت ليحيى بن معين، الحسن لقي عمران بن الحصين؟ قال أما في حديث البصريين فلا، وأما في حديث الكوفيين فنعم⁽³⁶⁾. وأثبت الذهبي سماعه منه كذلك، قال عقب هذا الحديث (صحيح الإرشاد سمع الحسن من عمران)⁽³⁷⁾. ولهذا الاختلاف تحاشى الشيخان إخراج حديثه فضلاً عن ما عرف به من كثرة الإرسال، على أن الحاكم نقل عنهما أن الحسن لم يسمع من عمران بن الحصين⁽³⁸⁾. وقد يروي بعض الرواة حديثاً بإسناد ظاهره الاتصال، ويخالفهم غيرهم بزيادة رجل فيه، ويعتبر بعض النقاد تلك الزيادة علة يعمل بها الإسناد الناقص، حيث تثير الزيادة احتمال الانقطاع وعدم السماع، ومثال ذلك عدم إخراجهما لحديث رواه أبو عمران الجوني عن عبادة بن الصامت. قال الحاكم: أخبرنا أبو عبدالله محمد بن علي الصنعاني ثنا إسحاق بن إبراهيم الديري أنبأ عبدالرزاق أنبأ معمر عن أبي عمران الجوني عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (كيف أنت وموت يصيب الناس حتى يكون البيت بالوصيف يعني القبر؟ قلت: ما خار الله لي ورسوله، ثم قال: كيف أنت وجوع يصيب الناس حتى تأتي مسجدك فلا تستطيع أن ترجع إلى فراشك ولا تستطيع أن تقوم من فراشك إلى مسجدك، قلت: ما خار الله لي ورسوله. قال: عليك بالعفة ثم قال: كيف أنت وقتل يصيب الناس حتى تغرق حجارة الزيت بالدم؟ قلت ما خار الله لي ورسوله أو الله ورسوله أعلم، قال: الزم منزلك، قال: فقلت يا رسول الله أفلا أخذ

سيفي فأضرب به من فعل ذلك؟ قال: فقد شاركت القوم إذًا، قلت يا رسول الله فإن دخل بيتي؟ قال: إن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فقل هكذا - فألق طرف ثوبك على وجهك فيوء بإثمه وإثمك، ويكون من أصحاب النار).

قال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، لأن حماد بن يزيد رواه عن أبي عمران الجوني، قال حدثني المنبعث، عن طريق وكان قاضياً بهرة عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه⁽³⁹⁾. وأخرجه في موضع آخر من حديث حماد بن زيد قال: أخبرنا الحسن بن حكيم ثنا أحمد بن إبراهيم السدوسي ثنا سعيد بن هبيرة ثنا حماد بن زيد أبو عمران الجوني عن المنبعث بن طريق عن عبدالله بن الصامت بن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكره بطوله⁽⁴⁰⁾.

فعلة عدم إخراج الشيخين لحديث معمر، مخالفة حماد بن زيد له، حيث زاد فيه المنبعث أو المشعث بن طريف، وإذا ثبت ذلك فيكون في إسناد معمر انقطاع بين أبي عمران وعبادة بن الصامت وربما لم يخرجاه أصلاً من الطريق الراجعة المتصلة لأن المشعث ليس من شرطهما - والله أعلم.

قال ابن حجر في ترجمة (مشعث) بتشديد المهملة بعدها مثلثة ابن طريق قاضي هرة مقبول، من السادسة. وقال في التهذيب (روى عن عبدالله بن الصامت وعنه أبو عمران الجوني قال صالح بن محمد كان قاضي هرة، ولا نعرف بخمران قاضي أقدم منه إلا يحيى بن يعمر ومشعث جليل لا يعرف في قضاة خراسان أجل منه، وذكره ابن حبان في الثقات، له في السنن حديث أبي ذر: (كيف إذا أصاب الناس....) الحديث بطوله، قال أبو داود لم يذكر المشعث في هذا الحديث غير حماد بن زيد قلت: (القائل الحاكم) وقد رواه جعفر بن سليمان وغير واحد عن أبي عمران عن عبدالله بن الصامت نفسه - فإله تعالى أعلم). وقال الذهبي في الميزان لا يعرف⁽⁴¹⁾. على أن معمر لم يتفرد بإسناده ناقصاً، كما أشار ابن حجر، حيث تابعه حماد بن سلمة أيضاً، وقد أخرج الحاكم قبله قال أخبرنا الحسن بن محمد بن حكيم الدهقان بمعمر أنبأ أبو نصر أحمد بن إبراهيم السدوسي ثنا سعيد بن هبيرة ثنا حماد بن سلمة ثنا أبو عمران الجوني عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا أبا ذر ...) وذكر الحديث بنحوه.

قال الحاكم: (وحمد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة)⁽⁴²⁾. وأخرجه عنه ابن حبان في صحيحه قال: أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا حبان بن موسى قال أخبرنا عبدالله قال أخبرنا حماد بن سلمة عن أبي عمران الجوني عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال له وذكره⁽⁴³⁾. وتابعهما مرحوم بن عبدالعزيز وعبدالعزیز بن عبدالصمد عند أحمد قال حدثنا مرحوم حدثنا عمران الجوني عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر قال وذكر الحديث بنحوه⁽⁴⁴⁾. وقال حدثنا عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي حدثنا أبو عمران الجوني عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر قال - وذكره بنحوه⁽⁴⁵⁾. وتابعهم شعبة أيضاً، فيما أخرجه عنه البيهقي، قال حدثنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن دواد العلوي إملاء، أخبرنا أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن الحافظ حدثنا أحمد بن محمد بن الصباح الدولابي حدثنا شعبة بن سوار حدثنا شعبة ابن عمران الحوئي عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر قال فذكره بنحوه⁽⁴⁶⁾. والشاهد هنا إعراض الشيخين عن إخراج حديث أبي عمران عن عبدالله، رغم تتابع عدد من الثقات في روايته على هذا الوجه، لأنهما يتحرران الثابت من الأحاديث ويجتنبان ما يحتمل الضعف، ولا يعني ذلك تضعيف الحديث بالضرورة.

التعليل باختلاف الأسانيد:

قد يعرض الشيخان عن إخراج حديث أحد الرواة لعدم ضبطه لسياق الإسناد إذ يرويه في كل مرة على وجه دون أن يظهر سماعه للحديث من كل تلك الأوجه، وقد يتساهل البعض في قبول الحديث رغم هذا الاختلاف - لا سيما إن كان الرواة المختلف فيهم والذين عليهم المدار ثقات، فيقال الحديث كيفما دار على ثقة، لكن الأمر ليس كذلك عند الشيخين. ومثال ذلك الحديث الذي أخرجه الحاكم وهو على شرط الشيخين بظاهر الإسناد ولم يخرجاه قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسحاق الصغاني وحدثنا أبو عبدالله محمد بن عبدالله المزني ثنا علي بن محمد بن عيسى قالوا: حدثنا أبو اليمامة الحكم بن نافع البهراني ثنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري ثنا أنس بن مالك عن أم حبيبة عن النبي ﷺ أنه قال: (أُرِيتَ ما يلقي أمتي بعدي، وسفك بعضهم دماء بعض، وسبق ذلك من الله، كما سبق في الأمم قبلهم فسألته أن يوليني يوم القيامة شفاعَةً فيهم - ففعل).

قال هذا حديث حسن صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والعلة عندهما فيه أن أبا اليمان حدث به مرتين فقال مرة: عن شعيب عن الزهري عن أنس، وقال مرة عن شعيب عن أبي حسين عن أنس، وقد قدمنا القول في مثل هذا أنه لا ينكر أن يكون الحديث عند إمام من الأئمة عن شيخين فمرة يحدث به عن هذا ومرة عن ذاك. ومع هذا التعقيب إلا أن الحاكم ذكر ما يؤيد صنيع الشيخين ويوهن مسلكه في تصحيح هذا الحديث قال: (وقد حدثني أبو الحسن علي بن محمد بن عمر ثنا يحيى بن محمد بن صاعد ثنا إبراهيم بن هانئ النيسابوري، قال: قال لنا أبو اليمان: الحديث حديث الزهري والذي حدثكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها (قال الحاكم هذا كالأخذ باليد فإن إبراهيم بن هاني ثقة مأمون)⁽⁴⁷⁾.

فهذا النص الأخير يبين مداخل الوهم في أحاديث الثقات، وصحة مسلك الشيخين في التحري في إخراج أحاديث الثقات لأدنى سبب على أن الأمر ليس على إطلاقه، وقد يخرجان حديثاً بهذا الوصف إذا تبين لهم أنه تعدد حقيقي، وليس ناشئاً عن خطأ أو وهم كما أشرت.

منهج تحليل المتن:

التحليل بالزيادة في المتن:

يتعلق هذا النوع من التفرد بالعلل التي تقع في المتن مثل القلب والتصحيح أو الإدراج، وكثيراً ما يرد حديث الثقة لهذه الأسباب، ومثال ذلك هذا الحديث الذي لم يخرجه الشيخان من طريق معمر عن الزهري لزيادة في المتن خالف فيها غيره من الثقات يشبه أن تكون مدرجة في الحديث، وذلك ما أخرجه الحاكم عن عبدالله محمد بن علي الصنعاني بمكة ثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأ عبدالرزاق أنبأ معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (نمت فرأيتني في الجنة فسمعت صوت قارئ يقرأ فقلت من هذا؟ قالوا حارثة بن النعمان. فقال رسول الله ﷺ كذلك البر وكان أبر الناس بأمه). هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة، قال ابن عيينة وغيره: قالوا فيه (دخل رسول الله ﷺ الجنة ...) ولم يذكروا فيه النوم ولا بر أمه)⁽⁴⁸⁾. وحديث سفيان أخرجه ابن

حبان في صحيحه، قال حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عمرة عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (دخلت الجنة فسمعت قراءة فقلت من هذا؟ قيل هذا حارثة بن النعمان، كذلك البر كذلك البر)⁽⁴⁹⁾. وتابع معمرًا محمد بن أبي عتيق أخرج حديثه الدار قطني في العلل قال حدثنا ابن مبشر قال حدثنا ابن إسماعيل قال حدثنا إسماعيل قال حدثنا أخي عن سليمان قال حدثني محمد بن أبي عتيق عن أبي شهاب أخبرني عمرة بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة وكانت في حجر عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (بينما أنا نائم رأيتني في الجنة فسمعت فيها صوت قارئ يقرأ فقلت من هذا؟ قالوا حارثة بن النعمان كذلك البر، وكان حارثة أبر الناس بأمره)⁽⁵⁰⁾. والشاهد في هذا المثال عدم إخراج الشيخين لحديث معمر لما خالفه من هو أوثق منه، حيث زاد في المتن ألفاظاً لم يذكرها، وما زاده كان جملة تفسيرية وهو (أي التفسير) من أهم صور الإدراج.

التعليل بعدم ضبط سياق المتن:

يقع الاختلاف بين الثقات في سياق المتن مثلما يختلفون في سياق الإسناد، وكثيراً ما يكون الجمع ممكناً بين المتنون المختلفة. إلا أن الشيخين قد يعرضان عن بعض الأحاديث لمجرد وجود الاختلاف في متونها ولو لم يؤثر ذلك في صحة المعنى العام. وأمثلة ذلك كثيرة، ومنها هذا الحديث:

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا أبو معاوية وحدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ أنبأ إبراهيم بن يوسف بن موسى ثنا جرير وأبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ (مَا أَنْتُمْ بِجُزْءٍ مِنْ أَلْفِ جُزْءٍ مِمَّنْ يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْصَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) قَالَ: فَقُلْنَا لَزِيدٍ كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ قَالَ: مَا بَيْنَ السَّتِّ مِائَةٍ إِلَى الثَّسْعِ مِائَةٍ). (وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ولكنهما تركاه للخلاف الذي في متنه من العدد - والله أعلم)⁽⁵¹⁾. والأمر كما قال الحاكم فقد أخرجه عن شعبة قبله قال أخبرني أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ ثنا محمد بن عبد الوهاب ثنا عمار بن عبد الجبار ثنا شعبة وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن

أحمد بن حنبل حدثنا أبي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: (ما أنتم جزء من مائة الف جزء ممن يرد على الحوض) فسألوه كم كنتم؟ قال ثمان مائة أو تسع مائة). وأبو حمزة هو طلحة بن يزيد مولى قرظة بن كعب الأنصاري، روى عن زيد بن أرقم وغيره، وتفرد عنه عمرو بن مرة فقط قال ابن معين لم يروا عنه غيره وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: أبو حمزة طلحة بن يزيد كوفي ثقة⁽⁵²⁾.

له حديث أخرجه البخاري في الصحيح قال: حدثنا محمد بن بسار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عمرو سمعت أبا حمزة عن زيد بن أرقم: (قالت الأنصار يا رسول الله لكل نبي أتباع وإنا قد اتبعناك، فادع الله أن يجعل أتباعنا منا فدعا به). فنميت ذلك إلى ابن أبي ليلى قال: قد زعم ذلك زيد.

حدثنا آدم حدثنا شعبة عمرو بن مرة قال سمعت أبا حمزة رجلاً من الأنصار (قالت الأنصار أن لكل قوم أتباعاً وإنا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا قال النبي ﷺ (اللهم اجعل أتباعنا منهم) قال عمرو فذكرته لابن أبي ليلى قال قد زعم ذاك زيد قال شعبة أظنه زيد بن أرقم⁽⁵³⁾.

التعليق بمعارضة المتن لما هو أقوى منه:

يلحق بالقيد السابق هذا الأساس في انتقاء الأحاديث، فبينما يميل بعض العلماء إلى الجمع ومحاولة التوفيق قدر الإمكان بين الأحاديث المتعارضة. نجد الشيخين يخرجان الحديث الأقوى والأصح، ويتركان ما يعارضه ولو مع صحة إسناده وإمكان الجمع بينهما، ومثال ذلك عدم إخراجهما لحديث صحيح رواه شريح عن عائشة.

قال الحاكم: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي ثنا سعيد بن مسعود ثنا عبد الله بن موسى أنبأ إسرائيل عن المقدم بن شريح عن أبيه قال سمعت عائشة تقسم بالله: (ما رأى أحد رسول الله ﷺ يبول قائماً منذ أنزل عليه الفرقان).

قال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه والذي عندي أنهما لما اتفقا على حديث منصور عن أبي وائل عن حذيفة أن رسول الله ﷺ: (أتى سباطة قوم فبال قائماً وجدا حديث المقدم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها معارضاً له فتركاه)⁽⁵⁴⁾. وقال ابن حجر مبيناً وجه التوفيق بين الحديثين: (والجواب عن حديث

عائشة أنه مستند إلى علمها، فيحمل على ما وقع منه في البيوت وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة. وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فتضمن الرد على ما نفته من ذلك لم يقع بعد نزول القرآن⁽⁵⁵⁾.

الخاتمة:

بينت الدراسة أن الإمام أبا عبدالله الحاكم النيسابوري (ت:405هـ) من أبرز العلماء الذين تهرسوا على أحاديث الصحيحين ورواتهما، وكان له منهجية وأثر مهم في كشف منهج الشيخين في التصحيح والتعليل، كما نرى ذلك في كتابه المستدرك، الذي اجتهد أن يخرج فيه ما لم يخرجاه من الأحاديث التي صحت على شرطهما أو أحدهما، وركزت في الأحاديث التي مثلت بها من المستدرك على أمرين: أن يرد النص ببيان علة عدم إخراجها لها من الحاكم نفسها وأن يكون الحديث الممثل به، صحيح الإسناد أو على شرط الشيخين أو أحدهما فعلاً، دون ما انتقد فيه. مما تبين منه منهج الشيخين في تعليل الأسانيد والرواة والمتون، وليس الغرض من البحث الاستقصاء والحصص، وإنما الإشارة إلى بعض منها حسب ما يتيسر مما دل على دقتهما وسعة اطلاعهما على أحاديث الثقات ومداخل الوهم فيها، بحيث لم يكونوا يميزون بين الخطأ والصواب فحسب، بل بين الصحيح والأصح، وهي ملكة لم تكن إلا عند نادر من النقاد الحفاظ.

النتائج:

يمكن ختام هذا البحث بإبراز أهم النتائج الآتية:

1. أبرزت الدراسة أهمية كتاب المستدرك في توضيح منهج الشيخين في تأليف وجمع أحاديث الصحيحين، وفي التعليقات التي ذكرها الحاكم لالة على دقتهما وسعة اطلاعهما على أحاديث الثقات ومداخل الوهم فيها، بحيث لم يكونوا يميزون بين الخطأ والصواب فحسب، بل بين الصحيح والأصح، وهي ملكة لم تكن إلا عند نادر من النقاد الحفاظ.
2. امتاز الشيخان بالتحري في الرواية لا سيما شرط العدالة حيث لا يخرجان إلا للراوي المشهور المعروف بالرواية، ولو تعلق الأمر بالطبقات المتقدمة من الصحابة والتابعين.

دلت النماذج المذكورة على أن حد الصحيح الذي ذكره الحاكم وهو اشتراط اثنين من الرواة عن الصحابي وعن التابعين مستنبط من أمثلة في الصحيحين، ولكن ليس شرطاً مطلقاً في كل ما يخرجانه.

3. كان للشيخين موقف متشدد في مسألة التفرد، حيث يتركان أحياناً حديث الثقة لمجرد تفرده، ولو كان تفرداً محتمل الصواب عند غيرهما. وذلك إن من شرط إخراج أصح ما اجتمع عندهما ويتركان ما دون ذلك، ويعني هذا أن ما أعلاه بالتفرد ولم يخرجاه لا يعني بالضرورة كونه خطأ.
4. أبرزت المناهج المتعلقة بمنهج تحليل المتون ملكه فقهية لدى الشيخين كانا يعملانها في انتقاء الأحاديث فيخرجان الراجح ويتركان المرجوح ولو أمكن الجمع بينهما من وجه أو أكثر.

التوصيات:

- إجراء المزيد من الدراسات أكثر عمقاً وتحديداً لمنهج الشيخين في الرواية عن الضعفاء، وأسس ادخالهما للحديث الضعيف في الصحيحين، للإجابة على ما يثار حولهما من شبهات لأن هذه المسألة هي مدخل التشكيك فيهما.
- ضرورة إعادة قراءة كتاب المستدرک وتتبعه بشكل أوسع وأعمق بغض النظر عما قاله العلماء فيه، وإن كان في كلامهم جانب كبير من الصحة لا سيما محاولة فهم مراده من المصطلحات التي أطلقها فيه. فلعلنا نجد لها تفسيرات وأوجهاً تزيل كثيراً من التناقض والتعارض والوهم الذي وصف به مؤلف الكتاب، وذلك أننا بصدد إمام كبير يرجع إليه الفضل في إرساء كثير من قواعد علوم الحديث لا سيما علم العلل - والله أعلم.

المصادر والمراجع:

- (1) أحمد بن الحسين بن علي أبوبكر البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ - 1994م.
- (2) أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، المسند، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- (3) أحمد بن عبدالله بن إسحاق بن موسى بن مهران أبو نعيم الأصبهاني، مسانيد أبي يحيى فراس بن يحيى الكنب الكوفي، تحقيق أبو يوسف محمد بن حسن المصري، الناشر مطابع ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى 1413هـ.
- (4) أحمد بن علي بن محمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تهذيب التهذيب، الناشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.
- (5) أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى: 1404هـ - 1984م.
- (6) أبو سعيد بن خليل كيكلدي أبو سعيد العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية 1407هـ - 1986م.
- (7) سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، المسند، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- (8) أبو طالب القاضي، علل الترمذي الكبير، الناشر عالم الكتب، بيروت.
- (9) عبدالله بن عدي أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق سهيل زكار، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1409هـ - 1998م.
- (10) عبدالله بن أحمد بن أبي شعبة أبوبكر العسبي الكوفي، المصنف، تحقيق محمد عوامة، الناشر الدار السلفية، الهند.
- (11) عبدالرحمن بن أحمد البغدادي زين الدين أبو الفرج (ابن رجب الحنبلي) شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبدالرحيم سعيد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الرابعة 1426هـ - 2005م.

- (12) عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر أبو محمد التميمي الحنظلي الرازي، الجرح والتعديل، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ - 1952م.
- (13) عبدالرحيم بن الحسين زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح، تحقيق محمد راغب الطباخ، الناشر: دار الحديث، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1984م، ص125.
- (14) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدار قطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ لرحمن زين الله، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م.
- (15) مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسن القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح، الناشر دار الجيل ودار الأوقاف الجديدة، بيروت.
- (16) محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- (17) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي البخاري، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبدالنبي، الناشر دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية 1409هـ - 1989م.
- (18) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي البخاري، التاريخ الكبير، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى 1360هـ.
- (19) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البقا، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1407هـ - 1987م.
- (20) محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي - صحيح بن حبان بترتيب ابن بلبان تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ - 1993م.
- (21) محمد بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الثقات، تحقيق: شرف الدين أحمد، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى 1395هـ - 1975م.
- (22) محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین،

تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م.

(23) محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1397هـ - 1977م.

(24) محمد عبدالرحمن شمس الدين السخاوي، فتح المغيـث شرح ألفية الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ.

(25) محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(26) يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم أبو عمر النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري، الناشر: مؤسسة القرطبة، المغرب.

الهوامش:

- (1) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: 629هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م (ص: 75)
- (2) وينظر: طبقات الشافعية المؤلف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: 851هـ) المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان دار النشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى، 1407 هـ (1/ 193)
- (3) تاريخ إربل المؤلف: المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (المتوفى: 637هـ) المحقق: سامي بن سيد خماس الصقار الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق عام النشر: 1980 م (2/ 733)
- (4) ذكره سزگين في تاريخ التراث العربي، ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي، الرياض، 1403 هـ / 1983 م. (1 / 544).
- (5) المستخرج على المستدرك للحاكم (أملأها العراقي في مجالس) المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ) المحقق: محمد عبد المنعم رشاد الناشر: مكتبة السنة - القاهرة الطبعة: الأولى، 1410
- (6) محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1397هـ - 1977م. ص 106.
- (7) أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى: 1404هـ - 1984م 1/240
- (8) عبد الرحيم بن الحسين زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح، تحقيق محمد راغب الطباخ، الناشر: دار الحديث، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1984م، ص 125، ص 85.

- (9) محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م، رقم 890، 1/371.
- (10) أحمد بن علي بن محمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تهذيب التهذيب، الناشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م، 1/383.
- (11) محمد عبدالرحمن شمس الدين السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ 1/47.
- (12) محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م رقم 1275، 1/495.
- (13) أحمد بن علي بن محمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تهذيب التهذيب، الناشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م، 7/95.
- (14) محمد بن عبد الله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م، رقم 407، 1/310.
- (15) عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر أبو محمد التميمي الحنظلي الرازي، الجرح والتعديل، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ - 1952م، رقم 5513، ابن حجر تقريب التهذيب 1/197.
- (16) أبو طالب القاضي، علل الترمذي الكبير، الناشر عالم الكتب، بيروت، 1/101.
- (17) عبدالرحمن بن أحمد البغدادي زين الدين أبو الفرج (ابن رجب الحنبلي) شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبدالرحيم سعيد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الرابعة 1426هـ - 2005م، 1/243.
- (18) محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م، رقم 705 _ 706، 1/310 _ 311، وبرد ابن سنان، صدوق كما في التقريب، 1/121 وباقي رواته ثقات، والشاهد الثاني ضعيف، لضعف عبد الكريم، كما أوماً إليه الحاكم.
- (19) محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م، رقم 29، 1/57.

- (20) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي البخاري، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبدالنبي، الناشر دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية 1409هـ - 1989م، رقم 332، ص 116.
- (21) الترمذي، السنن، رقم 1977: 4/350، ومن تلك الأوجه رواية أبي بكر بن عياش أخرجها البخاري في الأدب أيضاً وقال: حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا أبو بكر بن عياش عن الحسن بن عمرو عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد ن أبيه عند عبدالله عن النبي ﷺ قال: (ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء) رقم 312، ص 116، وربما دلت هذه الرواية على حفظ إسرائيل لحديثه.
- (22) محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م، رقم 1/57 29.
- (23) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي البخاري، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبدالنبي، الناشر دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية 1409هـ - 1989م، رقم 3181، 2/331.
- (24) عبدالله بن أحمد بن أبي شيبه أبوبكر العبي الكوفي، المصنف، تحقيق محمد عوامة، الناشر الدار السلفية، الهند، رقم 17429، 4/309.
- (25) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي البخاري، التاريخ الكبير، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى 1360هـ، 7/365.
- (26) نبيل سعد الدين سليم جرّار، الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء - زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات على الكتب الستة والموطأ ومسنند الإمام أحمد، الناشر: أضواء السلف الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م (4 / 413).
- (27) عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر أبو محمد التميمي الحنظلي الرازي، الجرح والتعديل، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ - 1952م، 6/227، عبدالله بن عدي أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق سهيل ذكار، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1409هـ - 1998م، 5/138.

- (28) مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسن القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح، الناشر دار الجيل ودار الأوقاف الجديدة، بيروت رقم 404: 1/93.
- (29) محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م، رقم 1480:1/566.
- (30) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) علل الحديث، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي الناشر: مطابع الحميضي الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م، 1/221.
- (31) أحمد بن الحسين بن علي أبوبكر البیهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الناشر مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ - 1994م، 7/15.
- (32) أحمد بن الحسين بن علي أبوبكر البیهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الناشر مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ - 1994م، 7/15.
- (33) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تقريب التهذيب المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، 1406 - 1/77، 1986.
- (34) الدار قطني، العلل، 11/270، وقد وقع بعض الوهم للحافظ بن عبد البر في إسناد سفيان فصعق الثبت إلى الليث وزاد فيه عطاء وقال معقباً على رواية مالك المرسلة في الموطأ، هكذا رواه مالك مرسلًا وتابعه على إرساله ابن عيينة وإسماعيل بن أمية، ورواه الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال حدثني الليث عن النبي ﷺ فذكره، التمهيد، 5/95، وأعاده في الاستذكار.
- (35) محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م، رقم 78، 1/81.
- (36) عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر أبو محمد التميمي الحنظلي الرازي، الجرح والتعديل، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ - 1952م، 3/41.

- (37) أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (المتوفى: 275هـ) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م، ص: 448 رقم 2042. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ).
- (38) أبو سعيد بن خليل كيكليدي أبو سعيد العلاني، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية 1407هـ - 1986م، 1/164.
- (39) تعليقات الذهبي على الحاكم (هامش المستدرك) 1/81.
- (40) الحاكم، المستدرك، 4/611.
- (41) الحاكم، المستدرك، رقم 2666، 2/169.
- (42) الحاكم، المستدرك، رقم 8305، 4/470.
- (43) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تقريب التهذيب المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، 1406 - 1986، 2/532، تهذيب التهذيب 10/141، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال
- (44) تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان
- (45) الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م، 4/117.
- (46) الحاكم، المستدرك رقم 4303، 4/469.
- (47) ابن حبان، الصحيح رقم 5960، 13/292.
- (48) أحمد، المسند رقم 21363، 5/149.
- (49) أحمد، المسند رقم 21483، 5/163.
- (50) البيهقي، السنن الكبرى رقم 17247، 8/191.
- (51) الحاكم، المستدرك، رقم 227، 1/138.
- (52) الحاكم، المستدرك، رقم 7247، 4/167.
- (53) ابن حبان، الصحيح رقم 7014، 15/478.

- (54) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ لرحمن زين الله، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م، 9/157.
- (55) الحاكم، المستدرك، رقم 257، 1/149.
- (56) الذهبي، ميزان الاعتدال، 2/243، محمد بن أحمد، بن حبان، أبو حاتم التميمي البستي، الثقات، تحقيق: شرف الدين أحمد، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى 1395هـ - 1975م، 3/394، النسائي السنن الكبرى، 2/122.
- (57) البخاري، الجامع الصحيح، رقم 3576: 3/1379، ووههم شعيب الأرناؤوط في ترجمة طلحة فضعف الحديث لأجله، كما في تعليقه على الحديث في مسند أحمد، قال: (إسناده ضعيف، طلحة مولى قرظة لم يرو عن غير عمرو بن مرة ولم يثبت توثيقه عمّن يعتد به) 4/367.
- (58) الحاكم، المستدرك رقم 660، 1/295.
- (59) ابن حجر، فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379، فتح الباري شرح صحيح البخاري،
- (60) رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب 1/330.